القومية لاجهزة ومؤسسات قطرية داخل الارض المحتلة مسألة جوهرية لنجاح العملية التنموية. وغني عن القول ما للمشاركة الموضوعية وللتنسيق على المستويات القومية والقطرية والمحلية من اهمية بالغة في الاسراع في تنفيذ الخطة التنموية وزيادة نجاعتها، وفي استدراك ما يحتمل تكراره من النشاطات.

٢. في استغلال الطاقات الفنية للمهندسين الزراعيين:

قد يبدو من الممكن ايجاد فرص عمل لنفر من المهندسين الزراعيين لدى بعض اصحاب المزارع او المصانع الزراعية، كما يبدو من الممكن ايضا توفير فرص عمل لنفر آخر في مجال الانتاج المباشر، اذا وفرت لهذا البعض الامكانات المادية والتأهيل المناسب. لكن طبيعة تأهيل المهندس الزراعي تفرض عليه العمل في مجال الخدمة الفنية العامة، لاستغلال خبراته العلمية وطاقاته الفنية استغلالا اجدى واعم.

وتوفير مجالات العمل في الخدمة هي وظيفة اساسية من وظائف القيادة القومية واحد اهم واجباتها. وهي مطلب عادل من مطالب المجتمعات المحلية لقيادة تلك المجتمعات وتمكينها من تحقيق برامجها في التنمية بكفاءة اعلى. ويصعب تصور تقدم في مجال الزراعة دون وجود مؤسسات فنية لمساعدة المجتمعات المحلية على استيعاب الاساليب والتقنيات الحديثة، وفي حل المشاكل الزراعية الفنية. ان وجود اجهزة للبحث والتطبيق العلمي ومختبرات الفحص والتحليل ومحطات التجارب واجهزة الارشاد ومؤسسات التمويل والتسويق،هي مظهر طبيعي (ومطلب مشروع لكل مجتمع) من مظاهر تنمية المجتمع.

وفي ظروف الارض المحتلة، فمن المحتمل ان تحقيق مثل هذه المطالب يمكن النفاذ اليه عن طريق تفعيل مثل هذه المؤسسات والاجهزة وتمويلها قوميا وبشكل مباشر. او عن طريق قيام القيادة القومية بوضع الانظمة التي تمكن المؤسسات الداخلية العاملة على المستوى القطري من فرض رسوم لتغطية نفقات الاستخدامات والخدمات الفنية، او عن طريق الاستقطاع المباشر لنسبة معينة من مخصصات قروض التنمية لعلمية التشغيل في مجال الخدمات الفنية.

٣. في تنسيق ادوار الهيئات والمؤسسات الاقليمية والدولية:

من الطبيعي والمنطقي ان تعمل مثل هذه الهيئات على المستويات القومية وفي ظل اتفاقيات ثنائية لتسهم ايجابيا في تنمية اقتصاديات الاراضي المحتلة واستغلال مواردها وتيسير عمليات تبادل

المنتوجات. وان مثل برامج المساعدات التطويرية هذه موجودة في تلك الهيئات،وهي ظاهرة قائمة حاليا بغض النظر عن اهدافها البعيدة او القريبة. ولعل المطلوب - في ظل الاوضاع الراهنة - هو تنسيق اعمال مثل هذه الهيئات وتأنيس برامجها بشكل يخدم ويساهم في حل مشاكل وقضايا التنمية داخل الارض المحتلة. وعلى الرغم من كون المناخ الفكري والسياسي مختلف باختلاف الظروف الزمنية التي تمر بها قضية الاراضي المحتلة اقليميا ودوليا على المستوى السياسي، غير ان الالتزامات القومية والدولية تفرض استقطاع جزء من الجهد والامكانات المادية لمهمات البقاء الوطني للمجتمع الفلسطيني داخل الارض المحتلة.

٤. في مراجعة وتقويم دور المؤسسات المحلية:

تم خلال السنوات الاخيرة استحداث مؤسسات تعاونية داخل الضفة الغربية تخدم في غالبيتها اهدافا تسويقية، ولعل مثل هذا الاتجاه هو الاسلم والاقوم في ظل الاوضاع الراهنة. غير ان المتعمق في تحليل الدوافع حول تأسيس مثل هذه المؤسسات لا بد له وان يلاحظ انها لم تستطع (حتى الآن) ان تمارس دورها بشكل يخدم القطاعات التي انتمت اليها، او ان تصل الى خلق الظروف التي تساعدها على الوصول الى اهدافها. ولكي تتمكن من ذلك، يصبح من الضروري رفد هذه المؤسسات بكوادر فنية وادارية عالية المستوى لاداء الادوار الموكلة اليها بكفاءة. كما يضحي من المفروض تحديد مهمات وصلاحيات كل مؤسسة ضمن حدودها وتنسيق اعمالها مع المؤسسات المثيلة. وبمعنى ادق،فليس المهم عدد وشكل تلك المؤسسات قدر اهمية تحديد اهدافها وتفعيل تلك المؤسسات لتحقيق تلك الاهداف.

---

(١) راجع، داود استنبولي، **الانسان الزراعي**، الملتقى الفكري العربي، القدس، ١٩٨١.

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع:
محي الدين صابر، **التغير الحضاري وتنمية المجتمع**، سرس الليان ج.م.ع، ١٩٦٢.

(٣) دليل المهندس الزراعي ١٩٨٠ - نقابة المهندسين الزراعيين الاردنية - عمان.